

Distr.: General
25 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر
عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة
ويشرفها الإشارة إلى أن الهند قدمت ترشّحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤،
الذي ستجرى من أجله انتخابات في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١١.

وتود البعثة الدائمة للهند أن تُعلم بأن ترشّح الهند لمجلس حقوق الإنسان حظي
بالفعل بتأييد المجموعة الآسيوية وتتشرف بأن تحيل مذكرة تتضمن التعهدات والالتزامات
الطوعية للهند (انظر المرفق)، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.



مرفق المذكرى الشفوية المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

التعهدات والالتزامات الطوعية التي قدمتها الهند

- ١ - تطمح الهند لأن تُنتخب عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ في الانتخابات التي ستجريها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١١.
- ٢ - وللهند تقليد عريق وثابت لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكان لها شرف تصدّر النضال ضد الفصل العنصري حتى قبل أن تنال استقلالها. وينبع التزام الهند بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من الإدراك بأنه لا يمكن ضمان نمو المواطنين ورفاههم، في مجتمع تعددي حقيقي، إلا من خلال ثقافة تعزز حقوق الإنسان وتحميها.
- ٣ - وينص الدستور الهندي على التزام الهند بحقوق الإنسان إذ يضمن لمواطنيها الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، كما ينص على التزامات الدولة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال أحكام خاصة تتعلق بتحقيقها وإنفاذها بصورة تدريجية. وتمشيا مع هذا الالتزام، اتخذت الهند عدة مبادرات هامة في السنوات الأخيرة استهدفت بشكل خاص التنمية والتمكين في المجال البشري. فمثلا قررت الهند مؤخرا أن تصبح طرفا في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. وفي عام ٢٠١٠، عرضت الحكومة على البرلمان مشروع قانون حماية النساء من التحرش الجنسي في أماكن العمل يشمل القطاعات المنظمة وغير المنظمة على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٩، سُن قانون الحق في التعليم، الذي أدخل للمرة الأولى منذ استقلال البلاد، حقا أساسيا جديدا في الدستور. ويكفل هذا القانون، الذي أصبح ساريا بالفعل، حق الأطفال في تلقي التعليم المجاني والإلزامي في مدارس الحي. وفي عام ٢٠٠٨، قُدم في البرلمان مشروع قانون لتعديل الدستور ليخصص للنساء ما يقرب من ثلث عدد المقاعد في مجلس النواب في البرلمان والمحلس التشريعية للولايات لمدة ١٥ عاما. وأقر مجلس الشيوخ في البرلمان مشروع القانون هذا في عام ٢٠١٠. وجاء ذلك عقب مبادرة هامة أُتخذت في وقت سابق تتعلق بتمكين المرأة، خصصت ثلث جميع المقاعد للمرأة في مجالس الحكم الذاتي الحضرية والمحلية، وجاءت بأكثر من مليون امرأة على مستوى القاعدة الشعبية إلى دوائر صنع القرار السياسي. وخلال عام ٢٠٠٨، دخل حيز النفاذ تشريع تاريخي يتعلق بحقوق الغابات يقرّ بحقوق المجتمعات التقليدية التي تسكن الغابات ويمنحها هذه الحقوق. وفي عام ٢٠٠٧، أنشئت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، تمشيا مع الالتزام الذي قدمته الهند. وتمثل ولاية اللجنة في التأكد من انسجام جميع التدابير التشريعية والإدارية مع منظور حقوق الطفل كما ينص عليه دستور

الهند واتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠٠٦، بدأ تنفيذ برنامج ضمان العمالة الريفية الوطنية الذي شكل معلما رئيسيا، بغية تعزيز الأمن المعيشي للفقراء. ويضمن هذا البرنامج قانونيا ١٠٠ يوم من العمالة المأجورة في كل عام للأفراد البالغين من الأسر الريفية الذين يتطوعون للقيام بالأعمال اليدوية التي لا تتطلب مهارة. وخلال العام ذاته، وكدليل على التزام الهند بالقضاء على عمل الأطفال، دخل حيز النفاذ في البلد حظر على عمالة الأطفال دون سن ١٤ سنة كخدم في المنازل أو عمال في المطاعم. وفي عام ٢٠٠٥، سنّ البرلمان الهندي قانون حماية المرأة من العنف العائلي، الذي ينص على تقديم الإغاثة العاجلة والطائرة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي. وخلال العام ذاته، سنّ قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي شكل معلما تاريخيا، ودخل حيز النفاذ.

٤ - وإضافة إلى ذلك، أصدرت السلطة القضائية الهندية التي تتمتع بالاستقلالية وتتسم بالزاهة، على مر السنين، أحكاما قضائية بعيدة الأثر بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتمثل أحد التدابير الهامة التي اتخذتها المحكمة العليا في الهند في مفهوم دعاوى المصلحة العامة، التي يمكن بموجبها لأي فرد أو مجموعة من الأشخاص يمتحنون بمسألة ذات أهمية عامة، رفع دعاوى أمام المحكمة العليا. وثمة مثال آخر هو الحكم البعيد الأثر الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية فيشاكافا ضد ولاية راجستان (١٩٩٧)، وقضت فيه بأنه يمكن الإشارة، في إطار الحقوق الأساسية المكفولة في الدستور الهندي، إلى أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الهند طرفا فيها، حتى وإن لم يكن ثمة تشريعات محلية موثقة ذات صلة. وأقرت المحكمة العليا أيضا بأهلية المقاضاة في بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها امتدادا للحق في الحياة. وفي سياق مستقل، تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - وهي هيئة قوية ومستقلة معتمدة، بوصفها مؤسسة من المركز ألف، من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - برصد تطورات حقوق الإنسان في الهند وتشاطر تجربتها وخبرتها مع نظيراتها في بلدان أخرى. وكذلك، تضطلع وسائل الإعلام الحرة والمستقلة في الهند بدور شديد الأهمية في تعزيز احترام حقوق الإنسان وفي رصدها. والمجتمع المدني في الهند من بين أكثر المجتمعات المدنية نشاطا في أي مكان في العالم.

٥ - ولا تزال الهند ثابتة في تأييدها لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويتأصل التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياستها الداخلية والخارجية. وشاركت الهند بفعالية في صياغة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، الذي قدم رئيس الوفد الهندي الدكتور هانزا ميهتا، وهو أخصائي اجتماعي مؤمن بأفكار غاندي، إسهامات هامة في هذا المجال. ومنذ ذلك الحين، لا تزال الهند تحرص على المشاركة في المداولات بشأن حقوق الإنسان في المحافل الدولية وفي وضع معايير دولية مقبولة على نطاق واسع. والهند

طرف في معظم الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وعملت فترتين متتاليتين، خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٧-٢٠١٠، كعضو نشط وبنّاء في مجلس حقوق الإنسان، كما كانت من أوائل البلدان التي استعرضت في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتمشيا مع التزامها التقليدي بحقوق الإنسان وقيمه، شاركت الهند بفعالية في جميع الدورات، بطريقة بناءة وشاملة، بغية تعزيز فعالية المجلس في تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وقد استرشد هجنا باعتقادنا الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق أهداف المجلس على نحو أفضل إلا من خلال الحوار والتعاون. والهند بلد ديمقراطي متعددة الأعراق والأديان واللغات والثقافات أثبتت على الدوام في الممارسة العملية التزامه بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإن وجوده في مجلس حقوق الإنسان سيستمر في توفير منظور من التعددية والاعتدال والتوازن في العمل على حل أي انقسام أو خلاف في المجلس.

٦ - وإزاء هذه الخلفية، تقدم الهند طوعا التعهدات والالتزامات التالية:

- ١' ستواصل الهند دعم أعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ٢' ستواصل الهند السعي جاهدة من أجل الأعمال الكاملة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية؛
- ٣' ستواصل الهند العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم على أساس مبادئ التعاون والحوار الحقيقي؛
- ٤' ستواصل الهند التعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة، بناء على طلبها، في تنفيذها للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال بناء القدرات عن طريق التعاون التقني، وإجراء حوارات وتبادل الخبراء بشأن حقوق الإنسان؛
- ٥' ستواصل الهند السعي جاهدة لجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة تتسم بالقوة والفعالية والكفاءة والقدرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع؛
- ٦' ستواصل الهند المشاركة بصورة بناءة في مداورات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، بما في ذلك وضع المعايير في مجال حقوق الإنسان؛

- ٧' ستواصل الهند دعم مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بطرق منها تقديم التبرعات بصورة منتظمة؛
- ٨' ستنتظر الهند في توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛
- ٩' ستواصل الهند التعاون مع الإجراءات الخاصة والمشاركة بصورة بناءة في استعراض وتعزيز نظام الإجراءات الخاصة وغيرها من آليات الخبراء التابعة للمجلس؛
- ١٠' لا تزال الهند ملتزمة بتنفيذ التوصيات التي حظيت بدعمها خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، وملتزمة أيضا بالمشاركة في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل بشكل منفتح وبناء؛
- ١١' لا تزال الهند ملتزمة بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي هي من الموقعين عليها؛
- ١٢' لا تزال الهند ملتزمة بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي هي من الموقعين عليها؛
- ١٣' ستواصل الهند التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان والإسهام بصورة بناءة في إصلاح نظام هيئات الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان؛
- ١٤' ستواصل الهند الالتزام بألياتها وإجراءاتها الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها؛
- ١٥' ستحافظ الهند على استقلالية الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وإدارتها الذاتية، فضلا عن صلاحيتها الحقيقية للتحقيق، بما في ذلك لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنتها الوطنية للمرأة، ولجنتها الوطنية لحماية حقوق الطفل، ولجنتها الوطنية للأقليات، ولجنتها الوطنية المعنية بشؤون الطوائف والقبائل المصنفة، ولجنتها الوطنية للطبقات المتخلفة، وفقا لما ينص عليه الدستور الهندي والتشريعات الوطنية؛
- ١٦' ستواصل الهند تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في الهند باتخاذ إجراءات إيجابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط

الوطني، والميزنة الجنسانية وتشكيل مجموعات نسائية للمساعدة الذاتية. وستواصل الهند العمل من أجل القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة من خلال اتخاذ تدابير تشريعية وكذلك بتنفيذ السياسات القائمة تنفيذًا فعالاً؛

‘١٧’ ستواصل الهند دعم العمليات المحلية والدولية التي تسعى إلى النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل؛

‘١٨’ ستواصل الهند تعزيز ثقافة من الشفافية والانفتاح والمساءلة في عمل الحكومة، على نحو ما نص عليه قانون الحق في الحصول على المعلومات؛

‘١٩’ ستواصل الهند تعزيز المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني والنخراطه الفعال في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.